الزراعة في اليمن

AMB
احمد مبارك بشير
AHMED MUBARK BASHEER

الزراعة في اليمن

ورقة بحثية

الخلاصة: 4

المقدمة: 4

المنهجية 6

الزراعة في اليمن: 7

الكفاءة الزراعية: 7

المياه: 8

مصادر المياه: 8

الإنتاج الزراعي في اليمن: 9

المحاصيل النقدية: 12

القضايا المحورية: 15

المياه: 15

كفاءة استخدام وإدارة الموارد: 16

1. الكفاءة المهنية والعليمة 16
2. كفاءة التوعية الزراعية، 17
3. كفاءة استخدام التقنيات الزراعية 17
4. كفاية وكفاءة المساحة الإنتاجية 18
5. كفاءة وسائل حصاد المياه 19
6. كفاءة اختيار الميزات التنافسية للتركيب المحصول 19
7. كفاءة منظومة الاشراف الزراعي 20
8. كفاءة الإجراءات والقوانين والاشراف عليها 20

خلاصة القضايا المحورية: 21

في النتيجة: 21

قصة لاستغلال الموارد: 22

مزرعة أبو عبدالله 22

أبو كوفية والازمة المالية: 22

الخلاصة:

المقدمة:

لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ ۖ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ ۖ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ ۚ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ (15) الآية من سورة سبأ.

رغم ان تضاريس اليمن تضاريس صعبة ولا توجد أنهار فيها، والامدادات الرئيسة للمياه معتمدة على المياه الجوفية التي تغذيها الامطار، وهذه الامطار المصدر الرئيسي تعتبر شحيحة ومحدودة، ونستدل بذلك بحجم المساحة الزراعية في اليمن التي لا تمثل أكثر من 2% من مساحة اليمن. ربما هذا ما نعرفه اليوم، الا ان القراءة في الحاضر وفي التاريخ توضح لنا ان الانسان في اليمن رغم تلك الظروف، الا انه في الماضي ابتكر أنظمة ري متقدمة في وقتها، والتي تشير اليها الآية السابقة من سورة سبأ حيث تمكن من خلال هذه التقنية من ان يمتلك في الأرض جنات معروشات، الا ان الحاضر لا يماثل الماضي.

ما اثارني أكثر عند قراري كتابة هذا المبحث أيضا التساؤل: هل اليمن بلد زراعي، بمعنى هل يمكن ان يُؤسس نموه الاقتصادي على الزراعة.؟

اثارني ايضا الحديث عن ان اليمن ، في يوم ما كان يعتمد اقتصاده على تصدير البن ، وهذه الأسطورة المثيرة حول البن ، عند إعادة القراءة فيها ، وفي اقتصاد القهوة في العالم لا تجد اليمن ضمن هذه القائمة في اقتصاد البن ، مع التنبيه ان الاستثمار في القهوة ليس استثمارا سريع النمو، بالتالي فليس من السهل اختراق هذا الاقتصاد، الا ان اسطورة "موكا" مهمة جدا في

صناعة (التوجه الاستهلاكي والانتاجي)، المثير للاهتمام كمعلومة انه في القرن التاسع عشر كانت صادرات القهوة من اليمن تقترب من 20 الف طن ،[1] قد يمثل هذا الرقم شيئا في ذلك الوقت ، الا انه لا يمثل رقما في حجم اقتصاد القهوة في العالم ، مع اخذ العلم ان هذا الرقم ليس برقم كبير في القرن العشرين او القرن الواحد والعشرين ، مع اخذ العلم أيضا ان حجم انتاج البن في 2019 حسب وزارة الزراعة لم يتعد 20 الف طن ، هذا الرقم امام قرابة 10 مليون طن انتاج عالمي للبن ، يمثل 0.002 % من استهلاك العالم من البن، وجب التنبيه هنا حتى وان كان البن احد اهم الصادرات في الستينيات في اليمن ، الا ان هذه المقارنة ظالمة تماما ، لماذا ؟ هناك 3 اعتبارات رئيسية، ما اسميها اضلاع القوة، لوضع مقارنة عادلة بين زمن وزمن، وبين بيئة و بيئة أخرى،

1. الاقتصاد وحجم القطاع الخاص.
2. السياسة والحكومة.
3. المجتمع ومؤثراته.

عندما نتحدث عن سبعينيات القرن العشرين في اليمن كان عدد السكان لا يتعدى في عموم اليمن 6 مليون نسمة، أضف الى ذلك توجهات التنمية والموجهات الثقافية ومزاج الاستهلاك لا يشبه ولا يماثل ما هو عليه الانسان اليمني في القرن الواحد والعشرين. فمثلا، لم يكن استهلاك القهوة مألوفا لدى العامة في المناطق الشمالية في اليمن، بل يفضلون "قشر البن"، واليوم هو جزء من التوجه الثقافي للمجتمع وخاصة الشباب، تناول القهوة صار جزءا من ثقافة هذا الجيل، المتأثر بثقافة العولمة.

علينا الانتباه ان الميزات الاقتصادية التنافسية لليمن، لم تستغل حتى الان، انها تتمثل في عدد من القطاعات الاقتصادية ابرزها مثلا الاقتصاد الأزرق" الشواطئ والموانئ البحرية المتعددة في المساحة البحرية الضخمة والجزر و الارخبيلات"، وعمود لعدد كبير من الاستثمارات اكانت في الخدمات اللوجستية او صناعة الترفيه والسياحة البحرية ، إضافة الى أهمية هذا الموقع الحيوي لدول أفريقيا والعالم في الاستثمارات الموجهة في الصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية في طرق التوريد العالمي. وفي جانب آخر السياحة، فالمعرفة بالحضارة الإنسانية في اليمن، معرفة محدودة وخامة حتى الآن ، بل جزء كبير منها مجهول ، يمكن النظر الى حالات مثل اكتشاف اثارا مومياات و تماثيل الفرعونية بالصدفة في مأرب ، هذا مثير للاهتمام لدراسة العلاقة بين اليمن ومصر في ذلك العصر ، اكانت تابعة او متبوعة ، أسئلة قد تفتح أفاقا للاستثمار السياحي والبحثي في معرفة حياة الانسان في هذه الأرض وعلاقته بدول الجوار.

[1] https://holmakhdar.org/resources/studies/3174/

لا اريد الخوض كثيرا في تساؤلات تحتاج الى مباحث أخرى وغير محدودة، دعوني معكم ان اركز على الزراعة في اليمن ، هل تمثل مصدرا للنمو الاقتصادي في اليمن ام لا ؟

المنهجية

هذه الورقة اعتمدت بشكل أساسي على بحث مكتبي و اطلاع عام للإجابة حول الزراعة في اليمن، "ما الذي يعيق التقدم في القطاع الزراعي والرعي في اليمن رغم أهميته في الحد من الفقر والبطالة، وزيارة الناتج القومي؟ "

كي أتمكن من استكمال هذه الورقة تم الاعتماد على المراجع التالية:

1. إصدارات الإحصاء السنوي عن:
   - الجهاز المركزي للإحصاء 2012-2016[2]
   - وزراه الزراعة والري. 2019. [3]
2. استراتيجيات القطاع الزراعي والمعتمد على إقرار مجلس الوزراء لأجندة عدن العام 2000 والخطة الخمسية للعام 2006 الصادرة عن الحكومة اليمنية، تتوفر في بوابة الحكومة اليمنية. [4]
3. منشورات المركز الوطني للمعلومات عن الزراعة. [5]
4. "واقع التنمية الزراعية في اليمن والتحديات المستقبلية" مقال منشور للدكتور منصور الضبيبي عضو هيئة التدريس جامعة صنعاء كلية الزراعة.
5. البيانات والمقالات المنشورة حول الزراعة في اليمن لموقع حلم اخضر. [6]
6. جلسة نقاش مع الدكتور منصور حسن الضبيبي عضو هيئة التدريس جامعة صنعاء كلية الزراعة ورئيس اللجنة المشاريع الزراعية في وكالة التنمية SMEPS.
7. المنشورات حول الزراعة في اليمن في الموسوعة العالمية ويكبيديا. [7]
8. مرصد المتابعة الاقتصادية OEC.[8]
9. الاطلس الكبير. [9]
10. مركز تريدج لبيانات التبادل التجارة. [10]
11. المرصد الاقتصادي اليمني.[11]

[2] http://www.cso-yemen.com/
[3] http://agricultureyemen.com/
[4] http://www.yemen.gov.ye/
[5] https://yemen-nic.info/
[6] https://holmakhdar.org/
[7] https://www.wikipedia.org/
[8] https://oec.world/
[9] https://www.atlasbig.com/
[10] https://www.tridge.com/
[11] http://eosc-yemen.org/

الزراعة في اليمن:

اليمن تمتلك عددا من المنتجات الزراعية المختلفة التي تغطي السوق اليمني، وخاصة الخضروات، بل وبعض هذه المنتجات صارت اسما عالميا في تطوير المنتجات الزراعية، من ذلك بصل بافطيم BAFTAIM ، الذي طور سلالتها المزارع صالح محفوظ بافطيم .[12] الا ان هذه التجربة لم تتكرر مرة أخرى، كانت في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، حيث كان للدولة توجه في الاستثمار الزراعي، ابتداء من تأسيس الجدارات لهذه المهمة، وهذه احد الفجوات الرئيسية، الجدارات.

الكفاءة الزراعية:

هناك اكتفاء في كثير من المنتجات الزراعية في اليمن وتحديدا الخضار، الا ان علينا الانتباه ان اغلب هذه المنتجات، بل ربما كلها دورتها النقدية داخلية ، ونسبة منها لا تتعدى 5% يتم تصديره هذا ما قبل احداث 2015 ، أي انها لا تحقق عائدا من النقد الأجنبي في مقابل ما يتم صرفه عليها من تكلفة الأسمدة المستوردة، هذا جانب ، الجانب الآخر ان حجم الفاقد "التالف" من المنتجات الزراعية في سلسة توريدها من المزرعة ، الحصاد، التغليف ، التوزيع والى التوافر في الأسواق تمثل 30-40% من حجم الإنتاج وهذه بسبب كفاءة هذه السلسلة وغياب الاستثمار في تطوير تقنياتها.

ومن جانب آخر في بلدنا وبحسب البيانات المنشورة ان هناك اكثر من 2 مليون عامل في القطاع الزراعي على مختلف توزيعاتهم في القطاع الزراعي وفي كل مستوياته، أي ما يمثل اكثر من 20% من القوى العاملة في اليمن، التي تتجاوز 10 مليون انسان، و هذا الرقم لا يمكن التحقق منه الان منذ اندلاع احداث 2015 خاصة مع تنامي النزوح الداخلي لكثير من العاملين في هذا القطاع.

من المعلومات المثيرة في هذا النطاق وبحسب أحد كبار تجار الأسمدة، ان هناك 500 الف عامل في سلسة انتاج القات، وهذا يمثل 25% من القوى العاملة في سلسلة المنتجات الزراعية، ما اريد التركيز عليه هنا انه وبرغم هذا العدد الكبير الا ان التوجه للتعلم والتنمية الزراعية شبه "جامد" ، تجد ان اغلبية المرشدين الزراعيين يمتلكون خبرة في الارشاد الا انه يغيب عنهم فهم الكثير من العلوم المرتبطة بالزراعة ناهيك عن فهم تقنياته وتطور هذا المجال ، وان توجهنا للجدارة "الكفاءة المهنية والعمية الزراعية" في بلد فيه 2 مليون مزارع ، فأن التوجه للتخصص او التعلم او التطوير الاكاديمية والعلمي لا يتحاوز بضع افراد، في بلد نقول عنه زراعي ، تنتشر فيه الامية الزراعية ، بالتالي نجد غياب الاهتمام بالتقنيات الزراعية، والتي تسهم تلقائيا في زيادة كفاءة الإنتاج الزراعي ، وتلقائيا تسهم في فعالية هذا القطاع.

[12] https://holmakhdar.org/news/stories/491/

الا اننا يجب الا نتجاهل أهمية القطاع، فنمو هذا القطاع يعني قدرته على توليد عدد هائل من الوظائف، أي القدرة على الحد من البطالة بين الشباب. أضف ان الطريق الى استثمار قوي في الصناعة يتطلب نموا في التوجه والكفاءة والاستثمار الزراعي.

المياه:

اليمن من أكثر الدول العربية التي تواجه ازمة حادة في المياه، يعود ذلك لعدة عوامل من ابرزها:

- الاستهلاك المرتفع للمياه، مع زيادة عدد السكان في اليمن، وحتى الآن لا يمكن تحديد عدد السكان في اليمن، والرقم التقريبي المعتمد على إحصاء 2004، الذي يصل اليوم الى 30 مليون انسان، عليه الكثير من الملاحظات، ونظن التعداد اكثر من هذا الرقم، وهذا يظهر من زيادة عدد المساحات السكنية، وزيادة البناء العشوائي في المدن الكبرى، وزيادة الانتقال بسبب ظروف الحرب من 2015 من مناطق الى أخرى تحديدا المدن الكبرى، الا اننا سنفترض صحة هذا التعداد.
- زيادة حفر الآبار، وذلك مع زيادة جفاف بعض الابار السابقة، والمشكلة ان الحفر يتم بصورة عشوائية وغير مدروسة.
- زيادة استهلاك المياه الجوفية مع زيادة الصناعات المحلية في بعض المدن، من ابرز تلك الصناعات المياه المعلبة، والعصائر، والمنظفات، .. الخ، اثرت هذه الصناعات على بيئة تلك المناطق، بل عرض احواضها الرئيسية للجفاف كما حدث في مدينة تعز مع زيادة الشركات الصناعية فيها ، و مثال آخر ما يحدث في حوض صنعاء، رغم الإشارة دائما الى مخاوف جفاف هذا الحوض، مما يعرض صنعاء لجفاف حاد حال انقطاع الامطار لفترة عنها، المياه المعبئة المنتجة من هذا الحوض ، تنتقل الى كل اليمن مع زيادة ثقافة الاستهلاك للمياه المعبئة.
- غياب او ضعف كفاءة التوجه للتخطيط التنموي في الاستثمار الموجه لتنمية مصادر المياه والحفاظ عليها.

مصادر المياه:

في المجال الزراعي والرعوي نجد ان الاستهلاك يعتمد على المصادر الآتية حسب وزارة الزراعة:

1. المروي 53% يتوزع تقريبا بين:
   - الآبار ... 39 % .
   - السيول ... 10%
   - الغيول ... 1.4%
   - السدود 2.29%
2. الامطار: 46%

تتمثل المياه الجوفية في مخزون يقدر بحدود 10 الف مليار متر^3، يتجدد سنويا من الامطار بنسبة بين 1 -4 %، بمقدار مليار متر^3 ، في حين ان مقدار الامطار السنوي 68 مليار متر^3 ، حيث تضيع الكمية بين الوديان والى مصبات البحر والتبخر، ولم اجد أي استراتيجية للاستجابة في الاستثمار للحفاظ على مياه الامطار ، او حتى الاستثمار في إعادة تدوير مياه الصرف الصحي.

تم اثارة موضوع حجم المياه الجوفية في اليمن، في اكثر من ملتقى وبحث ، ومن ذلك الإشارة الى وجود حوض مائي ضخم جدا ، وعدد من الأنهار الجوفية فيما يعرف بمنطقة (رملة السبعتين) او صيهد ، وهي منطقة صحراوية تقع في نطاق محافظات حضرموت وشبوة وجزء من الجوف ومأرب.، وأجزاء من نجران جنوب المملكة العربية السعودية، فعليا لا يمكن التحقق، و اثبات او انكار هذه المعطى، الا انه وجب الإشارة ان هذه المنطقة اشير اليها في كثير من المقالات الصحفية، كمنطقة يمكن تحويلها الى مصدر مركزي لمياه وغذاء اليمن، الا اننا بحاجة الى توجه استثماري عملاق.

ما الذي يعنيه الفقر المائي لليمن؟، أي ان التوجه في توسيع المساحات الزراعية، او التوسع في مجالات صناعة اللحوم والالبان، او التوسع الصناعي سيواجه مباشرة بتلك الصدمة او المشكلة (الفقر المائي)، مما قد يؤثر على استقرار هذه المجالات ، بل والدخول في معضلة الجفاف الكبير ، مما يهدد استدامة هذا المنظومة. هذا التحدي الأول والابرز، بالإضافة الى غياب الجدارة الزراعية ، وزيادة التصحر ، وهذا من المهم الانتباه اليه حيث تسهم السيول في جرف التربة وخسارة سنوية تقدر ب 5% من المساحة الزراعية لليمن ، بالإضافة الى انهاك التربة بسبب ضعف كفاءة الحفاظ على الأرض ، هذا ما دفع أيضا الى عشوائية التوسع السكاني في النطاقات الزراعية، وشارك في ذلك مخططات الطرق التي لم تراع المساحات الزراعية ومتطلبات التنمية الزراعية، كل هذا اسهم ويسهم في انكماش المساحة الزراعية في اليمن، وعند غياب أي توجه استراتيجي واستثماري، هذا المعيق ستكون تكلفته عالية جدا على حياة الانسان في اليمن ، وكل تدخل بدون توجه استراتيجية واضح مآله الفشل، مهما احدث من فرقعة عند إنجازه او اطلاقه.

الإنتاج الزراعي في اليمن:

- مساحة اليمن تقريبا 555 الف كلم^2، بمقياس الهكتار تساوي تقريبا 55 مليون هكتارا (كل كيلومتر مربع = 100 هكتار تقريبا)، من هذه المساحة الإجمالية لليمن، نجد ان المساحة الزراعية الكلية 3% من مساحة اليمن حدود 16 الف كلم^2 ، ومن هذه المساحة الكلية فإن المساحة الصالحة للزراعة 14 الف كلم^2، وفي النتيجة فإن المحاصيل الزراعية تأتي من 11 الف كلم ^{2}، أي 2% من مساحة اليمن تقريبا ، وهذه المساحة تقدم لنا

مجموعة من المنتجات ويعمل فيها اكثر من 2 مليون مزارع.

تتوزع الاستهلاك للمساحة الزراعية في المحاصيل الآتية:

جدول 1المحاصيل

المحصول	نسبة الإنتاج 2019	الإنتاج الكلي طن
الحبوب	%47	456,714
القات	%14.8	237,299
الاعلاف	%12	1,715,997
الفواكه	%8.2	953,674
الخضروات	%6.2	888,610
المحاصيل النقدية	%8.2	88,992
البقوليات	%4	93,139

- في الجدول نجد ان أكبر مساحة مستغلة من المساحة الزراعية هي الحبوب وان الإنتاج في أقصاه يصل الى قرابة النصف الف طن، في حين ان استيراد اليمن من الحبوب متمثلة في القمح والأرز يفوق 3.5 مليون طن في السنة، وتستورد اليمن حسب إحصاءات 2012 ، ما يزيد عن 500 الف طن من الذرة الصفراء ، والتي تستخدم في صناعة اعلاف الدواجن ، وهي في زيادة سنوية 6% تقريبا مع التوسع في تربية الدواجن ،بمعنى اننا نستهلك قرابة 158 مليون $ لاستيراد الذرة الصفراء فقط والتي يفترض ان نتميز في زراعته ونكتفي بها داخليا. لماذا اشرت الى الذرة هنا ، لان زراعة القمح ، والأرز تتطلب وفرة هائلة في المياه، وهذا ما لا نمتلكه ، عموما التوجه في زراعة القمح او الحنطة او الأرز يؤدي الى زيادة في هدر المياه

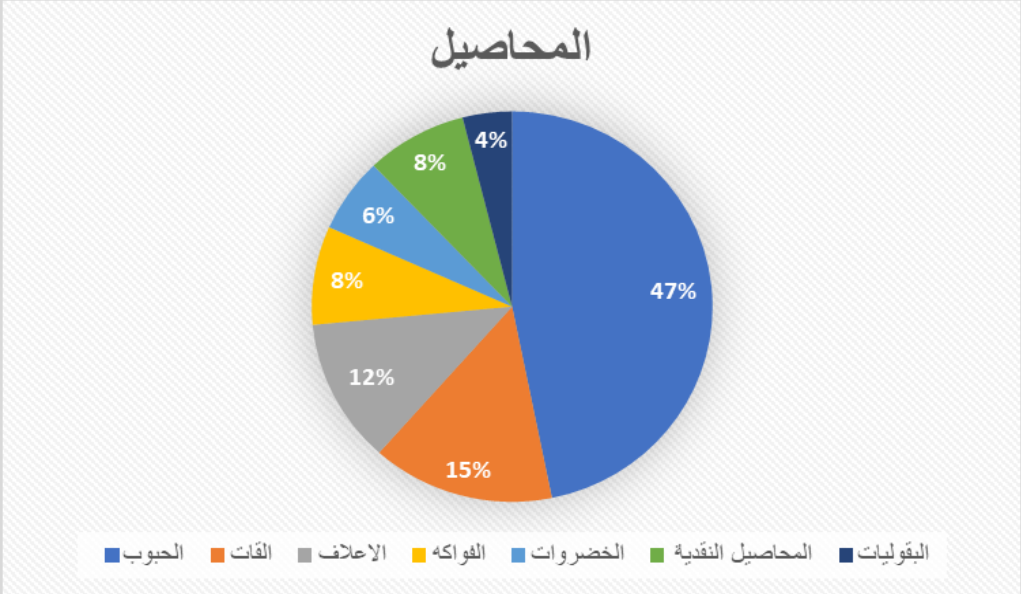

الجوفية، ولن يخلق في المقابل اكتفاء غذائيا منها في أي وقت قريب ، في المقابل لدينا ميزة نسبية في الذرة ، وهي تمثل صراحة المنتج الأساسي في زراعة الحبوب في اليمن حيث يستكفي بزراعته بالمياه المطرية ، من جهة ، ومن جهة أخرى تعتبر الذرة مصدرا مهما للأعلاف الحيوانية ، ولذا لن نستغرب ان عرفنا ان 60% من المنتوج في الحبوب هي الذرة البيضاء، هذا يتطلب حقيقة فهما أوسعا لاستغلال المدرجات في زراعة الذرة الشامي " الصفراء" ، باعتباره منتجا مهما في تربية وصناعة الدواجن ، هل يمكن ان ننجح في التخلص من عبء استيراد الذرة الصفراء؟ ، وهل يمكن ان تصل كفاءة الإنتاج الى المستوى المطلوب لتغطية الطلب عليها في السوق المحلي؟ .

جدول 2تفاصيل المحاصيل

المحصول	المنتجات الابرز	نسبتها
الحبوب	الذرة الرفيعة	%59
	الدخن	%18
	القمح	%11
	الشامي	%7
الفواكه	المانجو	%28
	النخيل	%16
	العنب	%12
	البرتقال	%9
	اللوز	%7
الخضروات	البصل	%22
	البطاط	%22
	الطماطم	%11
	الحبحب	%14
المحاصيل النقدية	البن	%42
	السمسم	%25
	القطن	%18
	التبغ	%12
	فول سوداني	%3

الاعلاف تمثل رقما في الإنتاج بسبب توافر عدد كبير من رعاة المواشي الذين تفوق اعدادها 20 مليون رأس موزعة بين الأغنام والماعز والابقار والجمال تمثل الماعز والاغنام 90% من اجمالي المواشي المرعية في اليمن. وهذا التقدير الى 2014، لا يمكن التأكد من زيادة او نقص هذه الكمية بعد اثار الحرب 2015 على الثروة الحيوانية، الا ان هناك صعوبات أخرى تواجه التوسع في انتاج اللحوم والالبان في اليمن، يأتي على رأس هذه المعيقات (الفقر المائي والكفاءات والمساحة الزراعية) مع التأكيد ان مطالب تعزيز بيئة داعمة للاستثمار، احدى مرتكزات التحرك في تغير الوضع الحالي، الا انه ينبغي الإشارة الى ان حجم الصادرات من الجلود من اليمن تقارب 9 مليون$.

جدول 3الماشية

الماشية	العدد	اللحم	الحليب
الاغنام	9,717,779	57,939	59,125
الماعز	9,485,903	73,275	73,135
الابقار	1,818,052	75,602	234,505

الجمال	447,653	2,941	2,910
النوع	الكمية		
البيض	1,380,000		
الجلود	16,491		
الدجاج/لحوم بيضاء	187,463		
العسل	2,708		
الصوف	4,714		

يمكن تلخيص ذلك ان استيراد الحبوب يمثل تقريبا 8% من حجم الواردات اليمنية سنويا بما يفوق المليار $ امريكي، انه رقم كبير، ولابد من الإشارة ان حجم الصادرات تصل في اليمن 2014 الى ما يقترب من 7.5 مليار $ امام حجم واردات بقيمة 13 مليار $ أي ان العجز التجاري يزيد 5.5 مليار$، وجب التنبيه ان 55-65% من حجم الصادرات اليمنية تتمثل في البترول الخام، في كل الأحوال نحن بحاجة الى إعادة تنظيم هذا الميزان حتى تصل الواردات = في الحد الأدنى الصادرات.

يلاحظ أيضا ان انتاج القات ارتفع عن العام 2014 حيث لم يمثل حينها اكثر من 11% و اعتقد ان هذه الزيادة تعود ، أنه منتج متزايد الطلب عليه ومدر للدخل من وجهة نظر المزارعين ، ونسبة الزيادة تقترب لحدود 4% في المقابل الزيادة هذه تمثلت في زيادة انتاج من 166 الف طن تقريبا الى 237 الف طن ،بمعنى ان هناك زيادة في استهلاك هذه النبتة الخطيرة ، هذه النبتة تستغل حوالي 154 الف هكتار ، وبالمقارنة بأثيوبيا و التي لديها 10% من مساحتها زراعية وتمثل تقريبا 110 الف كيلو متر مربع أي انها 10 اضعاف المساحة الزراعية في اليمن ، منها 2.2% مستغلة لزراعة القات و الذي يعطي انتاج 257 الف طن. [13] يبدو ان لدينا ميزة تنافسية في زراعة القات في اليمن، حيث المساحة في اثيوبيا تقريبا 2200 كلم^2 ، مقابل تقريبا 1600 كلم^2 في اليمن ،فهل الزيادة في الإنتاج يعود لكثافة استخدام الكيماويات في تسريع نمو القات؟!

المحاصيل النقدية:

كي تكتمل الصورة عن المنتجات النقدية التي سردناها أعلاه وهي تمثل كافة المنتجات النقدية التي تمثل "قيمة" تسويقية محتملة لليمن في التصدير، والتي تدخل في كثير من الصناعات التحويلية، هذه المنتجات النقدية تمثل في مساحة انتاجها 8% من المساحة الزراعية المنتجة، وهي كالآتي:

جدول 4المحاصيل النقدية

المحصول	المحصول 2019
البن	20,812
ملاحظات	لا زال الرقم ضئيلا وليس رقما تنافسيا رغم ان هناك زيادة نسبية عن 2014 لكنها تظل ضئيلة من 19 ألف طن الى 20 ألف. وفي ذات الوقت لا يتوفر حجم المستورد من البن في اليمن، حيث والبن لا يدخل فقط كحبوب

[13] https://2u.pw/gieAp

	، بل كمنتجات عدة منها القهوة الجاهزة وهي بكميات كبيرة وتضاف اليها منتجات الشاهي والتي يمثل اجمالي الاستيراد فيها تقريبا 117 مليون $.
السمسم	21,979
ملاحظات	حتى اللحظة يتم استيراد ما يقرب مليون $ تقريبا تدخل في صناعات منها "الطحينية" وكذا زيوت المعاصر التقليدية تستخدم المحلي والمستورد. ما يمكنني الإشارة اليه ان هذا الرقم لا يمكن مقارنته بدولة كالسودان وهي رابع منتج في العالم للسمسم بتقدير 500 الف طن في العام بما يساوي 11% من انتاج العالم تقريبا.
التبغ	15,231
ملاحظات	طبعا اغلب المنتج المحلي يستهلك في الارجيلة او المداع ، وربما يستخدم في صناعة تبغ الشيشة ، حيث اغلب صناعة السجائر قائمة على استيراد التبغ من الخارج ، كمية الإنتاج للتبغ لا يمكن اعتبارها أيضا مناسبة امام حجم الطلب في الصناعة او حتى للتصدير ، من الدول البارزة في هذا المنتج في شرق افريقيا تنزانيا تنتج اكثر من 100 الف طن سنويا . يستهلك اليمن حسب تقديرات 2012 ، 9.2 مليار سيجارة تقريبا كل حبة سيجارة فيها 0.7 جرام

	من التبغ، 70 مليون $ قيمة الاستيراد للتبغ تقريبا. صناعة السجائر تعتمد بشكل كامل على التبغ المستورد، بخلاف ظاهرة التهريب التي تزايدت بعد 2015 مما اضر بالصناعة الوطنية للسجائر، وحاليا لم احصل على تقدير عن زيادة او نقص في كمية استهلاك التبغ حيث وهناك متغيرات اثرت على هذه الصناعة الوطنية منها انتقال شركة كمران الى الأردن وهي كبرى الشركات اليمنية في صناعة السجائر ، هذا يعود الى الصعوبات التي واجهتها الشركة في الحصول على المواد الخام الداخلة في صناعة السجائر، وهذه جزء من اثار الحرب 2015 ، ولذا اصبح منتجها يأتي مستوردا بدلا مما كان عليه كمنتج محلي، وهذا التأثير انتقل الى كثير من الصناعات الوطنية الأخرى، التي تأثرت بهذا الوضع المفروض مع الحرب.
فول سوداني	2,141
ملاحظات	لا يمكن مقارنته بدول منتجي كالسودان التي يصل انتاجها السنوي الى ما يقرب من 1.9 مليون طن ، ما يمكن الإشارة اليه ان الفول السوداني او حب العزيز يستخدم محليا كجزء من المكسرات ، وفي ابرز الحلويات الشعبية اليمنية "الهريسة" ، ما يثير الاهتمام ان حجم الاستيراد

	تقريبا 3 مليون $، هذا بخلاف المنتجات الاستهلاكية المستوردة كمربى الفول السوداني.

القضايا المحورية:

حتى أقارب الصوة اكثر، نحن تقريبا نعتمد بنسبة تزيد عن 90 % على الاستيراد أكان في المنتجات الجاهزة للاستهلاك او في المواد الخام المطلوبة للصناعات المحلية، منها منتجات الالبان والحليب والتي وارداتها الى 335 مليون $، بالتأكيد هناك فجوة كبيرة في متطلبات تنمية الصناعة، من ذلك ضعف التوجه الى الصناعة المرتكزة على المواد الخام المحلية، ومن ابرز ما يعيق التنمية الصناعية، اعتقد انه يتمثل في:

1. تجاهل الميزات التنافسية في اليمن، كمثال على ذلك، تتوفر كميات كبيرة من المواد الأساسي في صناعة البناء، وبالقرب من السواحل اليمنية والتي يمكن ان تكون مركزا لتصديرها عبر تطوير وانشاء موانئ متخصصة لها، يستفاد منها محليا ومنها الى المنطقة والعالم، وهي من المرتكزات التي يمكن الاعتماد عليها لزيادة التدفق الأجنبي الداعم للتنمية في اليمن وتعزيز الميزان التجاري،
2. اعتقد هناك غياب لاستراتيجية تنموية واضحة في التحول الصناعي، والتي تتطلب توجها واضح لمنع استغلال المساحات المثمرة ، او القابلة لأن تكون مناطق ومدن صناعية او مساحات زراعية ذات كفاءة عالية، وعلى العكس تماما تتحول كل توجه لتلك المساحات الى توسع سكني لقربها من الخدمات، وكان بالإمكان إقامة مناطق حضرية في مساحات أخرى وزيادة كفاءة المناطق الصناعية لاستقطاب العمالة، وبالتالي الحد من البطالة، وهي الهدف المركزي للتنمية.
3. ضعف البنية التحتية والفوقية، اللوجستيات والقوانين، الداعمة للتوجه الاستثماري واستغلال الموارد بكفاءة عالية.

وعود الى حديثنا عن القطاع الزراعي، ينبغي التأكيد انه ليس بالأمر السهل ان يتم تحقيق الاكتفاء دون ان ننظر الى ما تتوفر لدينا من موارد، وكيف يمكن استغلالها، ومنها يتم جني المال، وزيادة تشغيل الايدي العاملة، ومن مواردها عند إدارتها بكفاءة يتم انجاز أي توجهات للتخطيط التنموي.

حتى لا اطيل في الحديث هنا دعونا سنتعرض ابرز القضايا في هذا القطاع ، والتي يمكن من خلالها ان تتضح الصورة اكثر عن متطلبات التنمية للقطاع:

المياه:

الفقر المائي أحد ابرز القضايا الملحة والأكثر تأثيرا بالتأكيد، الا ان التطور التقني في الاستفادة

من الموارد المائية كثيرة ومتعددة، للأسف ما اظن أن هناك غيابا في دراسة الواقع أو تجاهله، ومن هنا لا تظهر لنا صورة واضحة عن التوجه لتعزيز كفاءة استخدام المورد المائي، وان نظرنا لما يتم في انشاء الحواجز المائية و السدود، نعي ان هناك إما عمل غير مدروس، او انه ضعيف حيث لا يجد الامكانات المالية لتنفيذه. لذا فلا غرابة ان يلجأ ملاك المساحات او الحيز الزراعي الى حفر الابار فهو الاسهل، والمتاح بالنسبة لهم، بالتأكيد التوجه نحو تقنيات توفير المياه جيد، كشبكة الري بالتنقيط، و الذي حقق كفاءته في كثير من المزارع التي استخدمته ، الا ان هذا الاستخدام يظل محدودا، وقد لا يكون مثمرا مع المدى الطويل ،وهناك حاجة الى مزيد من العمل على تطوير كفاءات استثمارية في التقنيات المختلفة ، وقضية الكفاءة سنناقشها في النقطة التالية .

ما نريد ان نركز عليه هنا ان هناك تكلفة عالية في استخدام المياه، عبر استنزافها وعدم كفاءة استثمارها، لعل هذا ما يثير الانتباه ان المزارع اليمني قديما كان يمتلك كفاءة اعلى في استثمار المياه، ربما أسهم في هذا ، او غياب او ارتفاع تكاليف الحفر ونقل المياه ، مما تطلب منه السعي لحل المشكلة المائية بما يتناسب مع إمكاناته وموارده ، بوسائل تقنية ناسبت عصره ، واستفاد منها من لحقه من أجيال ،لا يعني ذلك ان التقنيات القديمة كافية، لان التقنيات هي من صنع الانسان ، وتتناسب مع احتياجاته وتطور مداركه ومتطلباه. بالتالي ينبغي ان يتم دراسة متطلبات استخدام التقنيات الاحدث ، ودمجها في وسائل تنمية القطاع الزراعي ، هل ينبغي ان نفكر في التوجه لاستثمارات مائية ، تسهم في انشاء سدود عملاقة ، او مشاريع تكرير مياه الصرف الصحي ، او هل يمكن مراجعة مشروع النهر الصناعي العظيم في ليبيا؟ ، معالجة الفكرة وتطويرها؟ ، قد يمكن دمج الفكرة مع مشاريع بحيرات المياه التي تشكلت من مشاريع معالجة مياه الصرف في سنغافورة؟ ، وتشكيل انهار صناعية واحواض تكون منابعها مصبات مياه الامطار ، و المياه المعالجة ، ويمكن ان يعاد دراسة توافر المياه في الأنهار الجوفية في رملة السبعتين؟

قد لا امتلك الان سوى أفكار عامة، الا انه ما يمكن تأكيده في النتيجة ان قضية الفقر المائي قضية ملحة في أي توجه للتحول الصناعي، والاستثمار الزراعي، والتخطيط التنموي والحضري.

كفاءة استخدام وإدارة الموارد:

قضية الكفاءة لموارد منظومة القطاع الزراعي قضية مركزية أخرى قد تسهم في كثير من الأحيان في توفير حلول للفقر المائي، وتتشكل من عدة ابعاد حسبما أرى وهي:

1. الكفاءة المهنية والعليمة ، نحن نتحدث عن بلد زراعي ، كثافة التشغيل الايدي العاملة فيه عالية جدا ، وفي ذات الوقت كل تلك العمالة معتمدة على

الممارسة التي توارثتها عن الجيل السابق، وليس لديها أي تماس مع تطور تقنيات و وسائل وأدوات الإنتاج، يبرز ذلك بوضوح من في أي زيارة للأكاديميات او المعاهد الزراعية ، يبدو ان هناك توجه اجتماعي للأسر او تحفظ من التوجه للتعلم في العلوم الزراعية حيث نجد ان 0.8% من الشباب يتوجهون للتعلم الاكاديمي او المهني الزراعي من نسبة المتقدمين للتعلم المهني او الجامعي ، يلاحظ ذلك في العاملين في الحكومة في القطاع الزراعي ما يزيد عن 14 الف موظف المؤهلين منهم زراعيا اقل من 15% ، حسب الدكتور منصور الضبيبي، هذه الأرقام مزعجة جدا ، اضف الى ذلك انه و حتى العاملين في مجال الارشاد الزراعي ، يجيدون فنون الارشاد ، وليس لديهم معرفة بمجالات وتقنيات الزراعة الا معرفة عامة مثلهم مثل أي متابع او مهتم بالزرعة ، ونحن نتحدث عن حاجتنا الى سلاح قوي في تصميم استراتيجية تنموية زراعية فمن يصممها و ينفذها ثم يشرف عليها ويراجعها ؟؟!

2. كفاءة التوعية الزراعية، من المتطلب الرئيسي في بلد زراعي ان يكون هناك توجه للتثقيف الزراعي ، وتنمية الاقبال على مجالات العلوم الزراعية ، وفهم متطلبات التنمية ، وكما ذكرنا حتى مراكز الارشاد الزراعي فيها الكثير من الضعف ، وهي في الاغلب تحولت الى مراكز لمتنفذين ولم تعد تقدم مهامها الا بشكل محدود جدا ، كان التلفزيون اليمني قبل الفضائيات يعرض برنامجا أسبوعيا للتثقيف والتوعية العامة ، وتحديدا الزراعة "صور من بلادي " ، كان يقدم المعلومة بأسلوب بسيط على فهم المستوى الادراكي للمجتمع ، هل يمكن ان نفكر في نموذج افضل مع تطور وسائل التوعية والتوجيه اليوم؟

3. كفاءة استخدام التقنيات الزراعية، الكفاءة المهنية انعكست تلقائيا على استخدام متطلبات التنمية الزراعية وتحسين البيئة الزراعية ، وخفض التكلفة الإنتاجية ، اسقط ذلك على استخدام آلات الإنتاج في اليمن كمثال استخدام الجرارات 0.6 جرار لكل هكتار مقابل 7.4 جرار متوسط الدول العربية ، و 40.6 في الدول الاوربية ، حسب الدكتور الضبيبي ، اسقط هذا على بقية تقنيات الإنتاج ، والحصاد ، وما بعد الحصاد ، وصولا الى التغليف و التوريد الى الأسواق ، انخفاض هذه الكفاءة أدى الى ان نجد 30-40% التالف من المنتجات في السوق اليمني، وقس هذا على مستوى الجودة ، وينبغي الإشارة

هنا ان التقنيات الزراعية تشتمل على استخدام الأسمدة ، والمبيدات ، و حتى معالجة التربة ، والحفاظ عليها ، فهي تشتمل على ما يمكن ان نسميها (تقنيات صحة الأرض والنبات) كأننا نبحث عن عيادة للأرض، كما عيادة البيطرة وعيادة الانسان.

4. كفاية وكفاءة المساحة الإنتاجية ، تبرز ذلك في تفتت الحيزات الزراعية او المساحات الزراعية ، هذا سبب انهيار متطلب رئيسي في التوجه الاستثماري الزراعي ، حيث واكبر المساحات الزراعية التي يمتلكها المزارعون قد لا تزيد عن هكتار من الأرض ، حيث تفتت مساحة الأرض التي امتلكها المزراع مع التوسع السكاني في الحيزات الزراعية، وانهيار وضعف التربة ، من جهة أخرى غياب هيكلة منظومة الزراعة ، يعتبر العمل الزراعي في مستوى الاعمال متناهية الصغر حتى الان في اليمن ، بالتالي يصعب ان يتم حوكمته، حيث واي توجه في هذا الامر يسبب ارهاقا ماديا وزيادة في التكلفة التشغيلية ، والمتطلب البديل هي حوكمة الهيئات او المؤسسات التي تشرف عليه ، وعلى رأسها تحديدا الجمعيات الزراعية ، هذه الجمعيات التي يفترض ان تمثل هيئة لدعم المزارعين و هي في ذات الوقت مركزا للتشبيك مع الأسواق في نموذج B2B ، أي اعمال الى اعمال ، ينبغي ان تتمكن هذه المؤسسات من إدارة عدد من الحيزات الزراعية ، وتحديد متطلبات الإنتاج ومستويات الجودة ، وتتحمل أجزاءا كبيرة من الخدمات اللوجستية وصولا الى السوق ،البديل الآخر هو ان تقوم الحكومة بهذا الدور ، الا ان البديل العملي هو دعم الاستثمار من القطاع الخاص ، وفي غياب أي قدرة للحكومة على تحديد مساحات الأرض التي توجه للاستثمار الزراعي ، في غياب الاستراتيجية والبنية التحتية والفوقية ، و حوافز التمويل ، ... الخ من متطلبات الاستثمار ، في الحد الأدنى نتوقع ان يتمكن المستثمر من العمل في مساحة لا تقل عن 100 هكتار ، للعمل كوحدة استثمارية زراعية ، حتى لو قلنا ان هذه المساحات تُعطى في المناطق التي ترغب الدولة في تنميتها او استصلاحها، هل ان تم ذلك ؟ كيف يمكن ان نضمن ان التوجه استثماري في القطاع الزراعي لا يتحول الى قطع ارض للبيع ؟، يمكنني اعتبار تجربة محمد صبحي في مسلسل " سنبل بعد المليون" فكرة واضحة لما يواجه المستثمر في القطاع الزراعي؟ . شيء مزعج ان نقول اننا لا نمتلك أي توجه استثماري لهذا القطاع، ومتطلباته

الأولى مساحة الأرض، ومن ثم الكفاءة!، حتى لو كان الغرض من الاستثمار هو تربية الابقار فسيختلف الامر هل الغرض الابقار للحوم او تربية الابقار لإنتاج الحليب ، ينبغي الانتباه ان مساحة الأرض ستكون اكبر في الحالة الأولى ، فلو افترضنا الحالة الثانية تربية لغرض الحليب فنحن نحتاج لتربية 1000-1500 بقرة الى مساحة لا تقل عن 5-10 هكتار ، ولها مواصفات ، ومتطلبات عمالة ، وو... هذه المساحة ستسهم في تشغيل عشرات الايدي العاملة، بل قد تكون مئات، فهل يمكن التفكير بذلك؟

5. كفاءة وسائل حصاد المياه ، ارجو ان تكون الصورة واضحة عن موضوع المياه ، وهي أيضا تفتقد الى كفاءة في تطوير وسائل الحصاد ، وادواته وتقنياته ، حتى عند تصميم او تنفيذ أي حاصدات للمياه ، لا تبرز فيها أي تقنية لهذه السدود المائية، هل هي للري ، ام لتغذية المياه الجوفية ، وما هو برنامج صيانتها ، وكيف سيتم ومن سيقوم بذلك ؟، و..

6. كفاءة اختيار الميزات التنافسية للتركيب المحصول ، يعمل المزارعون في غياب عن ما هي المحاصيل التي يمكن ان تسهم في معالجة جزء من الفجوة السلعية المتطلبة في معالجة الميزان التجاري للاستيراد في اليمن ، وهل هذه المنتجات يمكن العمل عليها في ظل البيئة اليمنية ، وكيف يمكن تنميتها ووو، هذا المسعى تَحرك فيه عدد جيد من المهندسين الزراعيين ، ممن امتلكوا أعمالهم المستقلة لتطوير وتنمية المنتجات الزراعية المناسبة للبيئة اليمنية ، و تطوير الشتلات المناسبة وبجودة عالية ، كما ذكرنا قديما بافطيم في منتجه بصل بافطيم ، نذكر ما تقوم به مؤسسة م. محمد الجرادي ، والدكتور منصور المصعبي في هذا المسعى ، وهو جهد برز في عدد من المنتجات منها البابايا ، وهذا المسعى ينبغي ان يدعم ويتم العمل على الاستثمار فيه ومعه ، بدلا من اطلاق حملات "وهمية" للاكتفاء الزراعي من القمح ، وهو الامر المستحيل في ظل المساحات الزراعية والفقر المائي. ما نطلبه اليوم هو تركيبة محاصيل مدرة للدخل في اليمن ، تتناسب مع الموارد المتاحة فيها ، ويمكنها ان تسهم في توفير النقد الأجنبي ، حتى لو لم يكن من التصدير ، فاقلها بالاكتفاء الداخلي منها ، قد نفكر في تركيبة منتجات الأعشاب الطبية ، والتي تتوفر لكثير منها البيئة المناسبة في الأرض اليمنية ، وهذا سيتطلب تلقائيا الى مرحلة وسيطة في الصناعة

لتحويلها الى مواد أولية تدخل في صناعة الدواء ، او يمكن تصديرها كمواد خام الى الدول المتقدمة في الصناعات الدوائية الأولية و التحويلية والنهائية.

7. كفاءة منظومة الاشراف الزراعي، وأعني بها ليس الحكومة فقط ، بل وتشمل المؤسسات والجمعيات الزراعية والمتخصصة في القطاع الزراعي، اعتقد انه ينبغي العمل على إعادة حوكمتها وهيكلتها، وتطوير لائحتها واجراءاتها والاستفادة مما يتيحه القانون والتشريعات الخاصة بهذه الجمعيات التعاونية، حيث وينبغي التركيز ان هذه الجمعيات ليست مؤسسات غير ربحية اشرافية فقط ، بل هي مؤسسات تشبيك مع الأسواق ، أي انها المسئولة عن عمليات تحديد متطلبات الجودة ، و حماية المنتج ، والربط مع الأسواق B2B ، والخدمات اللوجستية والتي تشتمل على التخزين والتغليف التسويق الزراعي شاملا التسعير والتوزيع ، وهي أيضا مدخل للانتقال الى إنشاء مؤسسات اعمال والتي تُعرف بالشركات المدنية التي يمتلكها ويعمل فيها ويشرف عليها (المنتمون لهذا القطاع). هذه الشركات المدنية حتى ترى النور يتطلب العمل على تعديل (قانون الشركات 97/22 وتعديلاته والتي تشرف على تطبيقه وزارة التجارة، وقانون 98/39 قانون الجمعيات والاتحادات التعاونية التي تشرف عليه وزارة الشئون الاجتماعية والعمل) وهذا المتطلب الحيوي سيدعم تعزيز وتنمية انشاء الاعمال ذات الابعاد التنموية كثيفة العمالة ، ويمكن ان نُعرف الشركات المدنية بحسب القوانين المعمول بها في المنطقة والعالم بأنها : (هي الشركات التي تؤسس بين شركاء من ذوي الاختصاص والمهن الفكرية أو التي يكون موضوعها مدنياً وتخضع لأحكام القانون المدني وأحكام القوانين الخاصة بها وعقودها وأنظمتها الداخلية.) وذوي الاختصاص او المهن، هم من ينتمون لنقابات او جمعيات تعاونية، وعلى رأس القائمة المزارعين وملاك المساحات الزراعية، والرعاة.

8. كفاءة الإجراءات والقوانين والاشراف عليها، قد نمتلك قوانين جيدة، الا ان كل قانون او اجراء يتطلب جهودا لتطبيقه، وتنظيم تطبيقه، والاشراف عليه، وهل الإجراءات تتناسب مع التوجه الاستراتيجي "ان وجد" في مجال التنمية الزراعية، وكيف تم صياغته، ومن شارك فيه، وكيف يتم اثراءه وتعديله؟

خلاصة القضايا المحورية:

قد تبرز امامنا عدد من القضايا المحورية في المنظومة الزراعية والرعوية، يمكن ان نلخصها في الآتي:

1. المياه،
2. المساحة الزراعية،
3. التقنيات والأدوات والمعدات،
4. الرعاية الطبية للأرض،
5. التركيبة المناسبة من المنتجات في اليمن، والبدائل المناسبة،
6. التحول الصناعي ومتطلباته،
7. البنية التحتية لمتطلبات التنمية الزراعية،
8. البنية الفوقية، من إجراءات وقوانين، وسياسات، وجهات اشراف، تدعم وتصمم، وتنفذ وتشرف على متطلبات التوجه الاستراتيجي الزراعي،
9. كفاءة الموارد البشرية العملية والمهنية التي تتناسب مع متطلبات التنمية الزراعية.

في النتيجة:

لا يمكنني تجاهل وجود زراعة وإمكانات زراعية في اليمن ، ولا يمكنني تجاهل ان هذا القطاع من القطاعات المحورية والمركزية في اليمن ، ولا يمكنني تجاهل ان هذه الإفادة التي اقدمها انما هي خطوة من الخطوات التي ينبغي ان يتم العمل عليها ، من خلال عدد من الدراسات التطبيقية والميدانية لفهم متطلبات هذا القطاع ، كل ما قدمته هو اطار عام ، لفهم الوضع ، ومن خلاله ينبغي التحقق ، ومن يهمه الامر الزراعي في اليمن عليه ان يهتم ان كل خطوة تسهم فيها كل منظمة او جمعية او رجل اعمال ، هي خطوة ، وان اردنا ان تكون هذه الخطوة متكاملة ينبغي ان نعمل مع جهات الاختصاص من هيئات الحكومة ، لوضع سياسات عامة ، و توجهات تؤسس لتحول استراتيجي في القطاع الزراعي في اليمن.

علينا ان نعي ان مساحتنا الزراعية محدودة صحيح، الا انها كلما تركزت في مساحات كبيرة يمكن ان تسهم في توجه استثماري أكبر، ان متطلبات الاستثمار تنصب على منظومة كلية تشتمل على:

1. الكفاءة للموارد البشرية التي ستعمل في هذا الاستثمار ومتطلباتها المهنية والعلمية، من مزارع ومهندس، ومختبري وغيرهم.
2. كفاءة البيئة الداخلية والتي تشتمل على مصادر المياه، وكفاية المساحة، والمعدات والأدوات، والمرفقات، ومتطلبات الصحة والسلامة للأفراد والنبات والحيوان.
3. كفاءة الإجراءات والسياسات التي تعمل المنظومة في مظلتها والتي يفترض ان تدمج في تقنيات المعلومات والذكاء الاصطناعي اليوم.

والدراسات التي تعمل عليها المنظومة الاستثمارية.

4. كفاءة السياق او البيئة الخارجية للمنظومة، والتي تشتمل على العمل على تحسين البيئة المائية ومتطلباتها، و القوانين والإجراءات، وكفاءة الجهات المشرفة او المرتبطة بمنظومة الاستثمار وسلاسل القيمة والتوريد بها ، من جهات توريد او تعليم او مؤسسات حكومية او مؤسسات مجتمع مدني ، او مؤسسات تمويل او ..

وختاما ارجو ان أكون قد تمكنت من تقديم هذه الإفادة بشكل جيد، و واضح، و لتعتبر أيها القارئ ان هذه المحتوى هي بداية والبداية بحاجة الى استكمال، من جميع من يهمه الامر ، استكمال وتعديل وتطوير ، ولذا ينبغي ان يتم العمل على مجموعة واسعة من الدراسات والبحث ، للعمل مع جهات الاختصاص لنبدأ تحولا استراتيجيا في القطاع الزراعي في اليمن.

شكرا

احمد مبارك بشير

2020/11/20

قصة لاستغلال الموارد:

يمكن ان أوضح بعض الأفكار التي اردت ان تصل اليكم في موضوع استغلال وإدارة الموارد من خلال القصتين التاليتين:

مزرعة أبو عبدالله

بوعبدالله يمتلك مزرعة واسعة ، كانت مصدرا رئيسيا للدخل له ولاسرته الصغيرة ، مع مرور الزمن كبرت العائلة وصار لابنائه احفاد ، الا انه لا احد منهم ارتكز في تعلمه على استثمار ورث الجد بوعبدالله والذي من خلاله كان لهم مصدر لحياتهم المستقرة، طالب الأبناء ان يكون لهم سكن، وفي كل مرة كانت مساحة المزرعة العملاقة تتقلص لتسكين الأبناء ، قرر الأبناء ان ينتقلوا للمدينة ، وزادت اعباءهم في حياتهم ، فما كان لديهم للحصول على المال الا بيع الأرض التي بحوزتهم ، حتى لم يعد لديهم مصدر مستقر للمال ، ومن حياة مستقرة الى حياة بحث لا تتوقف عن عمل مدر للدخل.

أبو كوفية والازمة المالية:

يحكى في زمننا المسمى زمن العولمة حكاية ترددها الأجيال الساكنة عن صاحب محلات في السوق تُعرف بمحلات السيد زعلان، وكان زعلان يبيع في الشهر بألف دينار كاملة، و لكنه يعاني... فعليه التزامات بثلاثة آلاف دينار شهرية، ويمر الشهر و يتبعه الشهر، وزعلان يعاني والديون تزداد وقبضة الديانة قاتلة، فالدين والالتزام "هم الليل و ضيق النهار"... ولما ضاق به الحال استنجد بأشهر تجار السوق وكبيرها و المعروف بأنه مراب كبير ...ما كان امام زعلان أي حل كما يعتقد ، فكبير التجار واشهرهم في السوق هو المتحكم المتصرف بالاعمال.

المهم ولا اطيل الكلام، ذهب زعلان إلى السيد ابو كوفية وحكى له قصته ودار حديث طويل منه باختصار:

-كل اللي أنا محتاجه يابو كوفيه مئة الف دينار ، فبها افك ضيقتي ، وأسدد ديني, افتح باب رزق و أكبر وأسدد لك منه ديني.

-أمممممممممممممممم!!

-تعرفنا وتعرف مكاني وكل أمري عنك لا يخفى يا سيدي.

-اسمع سأعطيك ولكن عليك أن تنفذ ما سأقوله وسيكون بيننا عقد بذلك..

-لك ما تريد.

-لديك بيت واسع..

-أكيد..

-ومن العيال أربعة..

-الحمد لله.

-وكلهم بلا عمل..

-الله يسهل العافية.

-ما ينفع يا زعلان..

-والحل..

-بيتك فيه غرف كثيرة...

-تمام ، هذا من فضل ربي.

-ومساحة حديقة واسعة....

-لله الحمد والمنة .

- من الان عيالك ما يجلسون في الصالون ببلاش..

-كيف ؟؟؟؟!!!!

-الغرف لابد أن تُأجر لهم بيومية ...

-نعم !!! كيف..

-زي ما اقول..

-والعيال..

-هم من يدفع الايجار..

-بمعنى؟!

-لابد ان يبدأ العمل ،عليهم ان يستفيدوا من مساحة الحديقة، ويفتحوا لهم مشاريع صغيرة . ويزيد دخلك ودخلهم عبر سداد الإيجارات للغرف ، انتبه أيضا الجلوس في الصالون ليس ببلاش...

-الله أكبر..

-أكيد . يعني اللي حابب يجلس لابد يدفع واللي حابب يتفرج تلفزيون لازم يدفع.. واللي يشتي الحمام لازم يدفع..

-بس هذا كثير عليهم ، وهم عيالي...

-اذن براحتك .. أنت تشتي النقد.. وأنا اشتي ترجع لي نقودي ... و الباب امامك مفتوح...

-لا .. لا ما اريد ان نقف هنا ونغلق التفاهم بيننا.....

-واذن..

-خلاص .. موافق ، متى تعطينا النقود الله يرضا عنك...

-يرضا علينا جميعا .. لما نوقع العقد ؟!...

-عقد ايش.. ؟!

-الاتفاقية...

-خلاص أنا ملزم .. ما تقبل كلمة الرجال...

-عقد وشهود ... وإلا الباب مفتوح..

-خلاص .. جهز عقدك..

-العقد جاهز,,, والآن يجي الشهود..

وهكذا كان،

جاء الشهود وقاضٍ تجاري، وتم الاتفاق والتوقيع:

- مبارك يازعلان ..

-طيب وقعنا هات الفلوس...

- لن تستلم مني المبلغ كاملا دفعة واحدة، الم تقرأ العقد ، بل سأعطيك المبلغ على خمس دفعات,,

-بس انا محتاج المئة ألف دفعة واحدة..؟!.

-يا حبيبي هذه دفعة أولى تنفذ المطلوب ، تحصل على الدفعة الثانية ، وهكذا ، في حال عجزت . يعتبر العقد لاغ وكأن شيئا لم يكن...

-نعم ولكن!!

-تقبل!!

-الأمر لله .....

استلم زعلان المبلغ وهو فرحان،و في يده 20 الف دينار ..

توجه للبيت وجلس مع عياله الأربعة وأخبرهم بالأمر، وقال لهم أن عليهم السعي في طلب الرزق، وسيعطيهم الدفعات موزعة بالتساوي، وبالمرة عليهم الاستفادة من عمهم فرحان الذي اشتهر بالتجارة والحرفة والذكاء ...

ومرت الأيام ... الشهر ... الثاني والثالث..

اجتمع الاب والابناء، وكلهم في استجداء لولدهم ان يسعفهم بالسيولة من ابي كوفية فقد نفد ما لديهم والسوق لا يشجع احداً ... وانهم يتعهدون بسداد جزء من القسط لأبيهم خلال شهرين...

وراح زعلان إلى أبي كوفية...

-يا زعيم نحن والله نحتاج باقي الفلوس والضغط علينا كبير...

-ما شي جديد...

-صدقنا ، لما نستلم المبلغ كاملا يتغير الحال..

-لا يمكن . بسلمك خمسة عشر ألفاً.. وتجربة ثانية.. وخليك قدها!

-قد ايش؟...

-قد العمل و الكلمة.

-الأمر لله.

وخرج زعلان وهو يدير رأسه ، وفي رأسه تدور الأفكار كالرحى ، لو سلم هذه الدفعة لعياله بالتأكيد سيضيعونها كالأولى .. إذن لابد أن يبدأ هو ...

نعم عليه ان يعمل بشكل صحيح ، و يستفيد من موارده التي بيده الآن ، وبعد تفكير مجهد وفي تلك الليلة شديدة الظلمة ، حيث قاطعه النوم ، لم تشرف الشمس عليه الا وقد تبلورت الفكرة ، وقرر ان يبدأ فيها فورا ... قرر أن يوجه استثماره بشكل فعلي وجاد ، سيخرج من كل أزماته ، وسيستثمر في موارده وماله ، مع من يعي كيف يتم ذلك ، لا يوجد شخص يمكنه ان يقوم بذلك الا ان يكون شريكا له ، سيجعل استثماره معه ، مع ابي كوفية !!!!!

تم بحمد الله تعالى